ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية الحقوق
College of Rights

The role of vocational education and training in combating unemployment

Dr. Muhammad A. Ibrahim
College of Rights, Tikrit University, Salahuddin, Iraq
maa_m74@yahoo.com

Article info.

Article history:
- Received 30 Oct 2019
- Accepted 17 Nov 2019
- Available online 1 Mar 2020

Keywords:
-Education.
-Vocational.
-Training.
-Education outcomes.
-Labor market.
-Unemployment.

Abstract: In this study, we examine the role that vocational education and training can play in reducing unemployment after the world is now continuously developing due to the challenges of globalization. However, the technological gap and the challenges that we face are constantly simulating unemployment. The labor force has the professional and technical knowledge that can keep up with those developed countries. However, the weakness of existing vocational education and training systems in the labor market, or the lack of integration of educational stages, as well as negative social consideration towards the study in the professional fields, Rise of unemployment, calls this research to adopt to the mechanics of the process for the application of harmonization between education and the needs of the outputs of the labor market, and the granting of the private sector and civil society organizations in Iraq, promising investment opportunities in the field of education in schools and vocational colleges, and reduce dependence on hands on foreign workers .

© 2020 TUJR, College of Right, Tikrit University

دور التعليم والتدريب المهني في مكافحة البطالة

م.د. محمد عبدالرحمن ابراهيم
كلية الحقوق، جامعة تكريت، صلاح الدين، العراق
maa_m74@yahoo.com

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ٢٠ / تشرين الاول / ٢٠١٩
- القبول : ١٧ / تشرين الثاني / ٢٠١٩
- النشر المباشر : ١ / آذار / ٢٠٢٠

الخلاصة : نبحث في هذه الدراسة عن الدور الذي يمكن ان يحققه التعليم والتدريب المهني في الحد من البطالة بعد ان اصبح العالم الان في تطور مستمر بسبب تحديات العولمة، الا ان الفجوة التكنلوجية وما نواجه من تحديات تحاكينا في كل وقت تلك معدلات البطالة، مع العزوف عن تنمية تلك القوى العاملة بالمعارف المهنية والتقنية الذي تسطيع به ان تواكب الركب مع تلك الدول المتقدمة، الا ان حالة الضعف القائمة بعدم انسجام نظم التعليم والتدريب المهني بسوق العمل بانعزالها عنه او عدم تكامل مراحلها التعليمية، وكذلك النظر الاجتماعية السلبية تجاه الدراسة بالمجالات المهنية مما سبب في ارتفاع البطالة، ويدعو هذا البحث الى اعتماد الى اليات عملية لتطبيق الموائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ومنح القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في العراق فرص استثمارية واعدة في مجال التعليم في مجال المدارس والكليات المهنية، وتقليل الاعتماد على الايادي العاملة الاجنبية.

الكلمات المفتاحية :
- التعليم.
-التدريب المهني.
-مخرجات التعليم.
-سوق العمل.
-البطالة.

© ٢٠٢٠، كلية الحقوق، جامعة تكريت

المقدمة :

يعد التعليم والتدريب المهني من العناصر الرئيسة والمهمة في تنمية الموارد البشرية وفي بناء المجتمعات الحديثة والمتطورة التي يعكس تطورها التقدم الحضاري والتقني والاجتماعي و تفرض نفسها على ارض الواقع نتاجاتها الصناعية وخبرتها الفنية على الآخرين، الا انه وبسبب التسارع الهائل في الالفية الجديدة من جراء التطور التكنلوجي والعلمي الذي يكون بأشد الحاجة الى مواكبة الركب في التطور والتقدم والذي لا يكون الا من خلال تصميم برامج تلقي على عاتقها إمكانية التشغيل وايجاد فرص عمل جديدة للخريجين الجدد الذي يكونون عاطلين عن العمل او عاجزين عن الحصول على فرصة عمل بسبب المؤهل الذي يحمله طالب العمل والمؤهلات المطلوبة للتشغيل، فمسؤولية البطالة لا تتحملها الدولة فقط وانما هي مسؤولية تضامنية واجتماعية تقع على كل من الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والتي تحتاج الى اطار استراتيجي قانوني ينظم العلاقة فيما بينهما.

وبغرض الإحاطة بالموضوع من كافة الجوانب لا بد من التطرق إلى ما يأتي :.

أولاً :. أهمية الدراسة:. تتجلى أهمية الدراسة بكونها الدراسة التي تهتم بجانب التعليم والتدريب المهني وتركز على المهارات الممارسة للعمل والتخصص، لتواكب وسائل الانتاج، ومدى امكانية تزويد تلك المؤسسات بمهارات لها القابلية في العمل والابتكار والتحديث المرن لتطور سوق العمل المنافس في الاسواق العالمية.

ثانياً :. مشكلة الدراسة :. تتجسد مشكلة الدراسة في تزايد معدلات البطالة واتساع حجم الفجوة التكنلوجية بين تلك الدول المتقدمة والدول النامية بسبب تأخرها في تنمية تلك القوى العاملة ، وسببهما هو عدم المواءمة بين مخرجات نظم التعليم والتدريب المهني ومتطلبات واحتياجات سوق العمل، وكذلك النظر الاجتماعية المتدنية تجاه الدراسة بالمجالات المهنية مما سبب في ارتفاع البطالة.

ثالثاً :. فرضية الدراسة :. تفترض الدراسة إمكانية اعتماد اليات عملية لتطبيق الموائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ومنح القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في العراق فرص استثمارية واعدة في مجال التعليم في المدارس والكليات المهنية، وتقليل الاعتماد على الايادي العاملة الاجنبية.

رابعاً :. منهجية الدراسة :. سنعتمد في دراستنا المنهج التحليلي الوصفي للآراء الفكرية المعروضة بهذا الموضوع ومن ثم نأخذ ما هو صالح للإنبات في مجتمعنا العراقي من خلال وضع اطار استراتيجي منظم بذلك.

خامساً :. هيكلية الدراسة :. وفي سبيل ذلك سنقسم الدراسة على مبحثين نخصص الأول للتعريف بماهية التعليم والتطور المهني من خلال تطوره التاريخي وتعريفه واهميته ، فيما نذهب في الثاني الى الاطار الاستراتيجي المنظم للتعليم والتدريب المهني من خلال بيان الموائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ،وكيفية الاستفادة من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ، وكذلك الدعوات الى الاستثمار في قطاع التعليم والتدريب المهني، ثم نختم بأهم الاستنتاجات والتوصيات ومن الله التوفيق.

المبحث الأول

ماهية التعليم والتدريب المهني

تكمن العملية التعليمة بواسطة جناحيها التي يمكن ان تحملنا الى عالم التعليم والتدريب المهني والذي يقاس بهما نجاح الاسواق العالمية، الا ان تسليط الاقلام الفكرية الى هذه الماهية يتطلب منا التعرف على الاطار التاريخي الذي انبثق منه، ومن ثم ننتقل الى معرفة المفهوم القائم على كل من التعليم والتدريب المهني والذي اعتبر ان كل منهما يكمل الآخر، وفي الأخير نتكلم عن أهمية التعليم والتدريب المهني وفق المطالب الاتية:

المطلب الأول

التطور التاريخي للتعليم والتدريب المهني

لقد كانت البدايات الاولى لتعلم المهارات واكتساب الخبرات لدى الحضارات القديمة يتم بين افراد العائلة نفسها والتي تكون بتوارث المهن فيرى الاب ان خير من يعطيه سر مهنته هو ابنه ، فضلاً عن ارشاده الى اتقان عمله يقوم بتربيته وتقويمه مع حرصه الى الاهتمام بمستقبله[١].

اما في العصور الوسطى والتي سادها نظام الطوائف للمهن والتي كان نظامها يقوم على كل طائفة من المهن ان تقوم بتمرين الشباب الطامحين للتمرين في العمل بالتحاق الصبي بأحد اصحاب العمل فيقوم بتشغيله تحت ارشاده فتره من الزمن لاكتساب المهارات والخبرة اللازمة لممارسة المهنة، والتي تكون بأشراف شيخ الطائفة ، فبعد انقضاء فترة التمرين يقوم شيخ الطائفة بعمل امتحان يرى مدى مؤهلية الشباب لمزاولة المهنة واعتبارهم صناعاً من عدمه[٢].

الا انه بعد ازدياد التطور المعرفي وتوسع العملية الانتاجية تطلب الامر الى العمالة الماهرة التي تمتلك المعرفة التخصصية، وبذلك انتج الفكر البشري نظام تعليمي يقوم بسد احتياجات سوق العمل، ومعيار مقبوليتها هو درجة قبولها لدى اصحاب العمل[٣].

---

[١] . د. علي العريف: شرح تشريع العمل في مصر،ج١، ط٢، مطبعة مخيمر، مصر،١٩٥٥،ص٧٦.

[٢] . المصدر ذاته،ص٧٦.

[٣] . د. علي خليل لبراهيم التميمي: رؤية مستقبلية لدور القطاع الخاص في مؤسسات التدريب العربية، بحث منشور لدى منظمة العمل العربية والمقدم الى الندوة التي اقامتها بعنوان" دور منظمات اصحاب الاعمال في تضيق الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، اقيمت في القاهرة ٨-١٠ نوفمبر/تشرين الثاني،٢٠٠٩.

اما بعد الثورة الصناعية فقد كانت مهمة التعليم والتدريب المهني في ايجاد طبقة من العمال المهرة الذين تحتاجهم الصناعة، من خلال صقل اولئك الاشخاص الذين لا يستطيعون العمل بأية صنعة نتيجة التقدم الصناعي او تغيير الذوق العام او في حال افول بعض الصناعات، فتلجأ الدولة الى اعادة تدريب العمال على اعمال جديدة تمكنهم من اكتساب مصدر رزقهم، مما يمكنهم في النهاية من تعويضهم عن حرفهم التي فقدوها او تلك التي فقدت قيمتها[١].

اما في الالفية الجديدة فنجد واقع حال النمو العالمي والذي كان ينظر إليه بتلك اليد المتحيزة للمهارات التدريبة مما يعطي المؤهلات التعليمية والتدريبية لصالح فئة من العمال على فئة اخرى [٢]، فمن خلال تسخير التكنلوجيا الحديثة لتلك المهارات المتدربة والتي مكنتهم في نهاية المطاف من الحفاظ على القدرة التنافسية، اما اذا نظرنا بالاتجاه المعاكس من ذلك من خلال قيام الدول بتقييد تلك الوظائف وقلة الاجور وتدني المهارات مما يجعلها خارج قواعد اللعبة لتلك المنافسة التجارية[٣].

وبذلك يمكن القول ان التعليم والتدريب المهني اصبح من متطلبات الحياة العصرية وذلك لمواكبة التطورات الحديثة في العصر الرقمي الذي اصبح التطور واقع حال لابد منه لغرض مسايرة العصر ومحاربا بذلك البطالة والفقر.

المطلب الثاني

مفهوم التعليم والتدريب المهني

لبيان مفهوم التعليم والتدريب المهني يقتضي بنا ان نبين كلاً من المفهومين على حده، ففي الاول نبين مفهوم **التعليم** والذي يعرف بانه: عملية يتم فيها بذل جهود كبيرة من قبل المعلم بإعطاء طلبته علماً مثمراً وفعالاً ،ويكون بتأثيره المباشر عليهم سواء داخل المؤسسة التعليمية او خارجها وتتنوع بين المهارات والمعارف، والخبرات[٤].

---

[١] . د. محمد عزيز: اقتصاد العمل، مطبعة المعارف، بغداد،١٩٥٨،ص٢٣٦.

[٢] ـ المدير العام لمكتب العمل الدولي: العمل اللائق تحديات استراتيجيات مماثلة في الافق،ط١، التقرير المقدم لمؤتمر العمل الدولي في جنيف، الدورة (٩٧) ، سويسرا ،٢٠٠٨،ص٢٠.

[٣] ـ المدير العام لمكتب العمل الدولي: تحقيق العمل اللائق في اسيا ،ط١، الاجتماع الاقليمي الرابع عشر، بوسان ، جمهورية كوريا جنيف، سويسرا ، ،٢٠٠٦،ص٥٢.

[٤] . طارق محمد: تعريف التعليم، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت وعلى الرابط التالي: https///www.mawdoo3.com

اما عن مفهوم **التدريب المهني** والذي يعرف على انه:(بانه وضع المعلومات النظرية موضع التطبيق والممارسة في الميدان العملي)، منها على سبيل المثال تمرن المهندس في ورشات صناعية لغرض تكامل المعرف لدية[١].

وبذلك يختلف عقد التدريب المهني عن عقد **تدرج العمل**(عقد تعليم المهنة، عقد التمرين) فيتعلم في عقد التدرج العامل كافة المعلومات النظرية والتجربة العملية على ارض الواقع من قبل صاحب العمل، الا انه يختلف هو الآخر عن العقد **تحت التجربة** فالشخص تحت التجربة عامل تجاوز مرحلة التمرين ويسعى للحصول على حكم صاحب العمل بالموافقة او الرفض وحسب ما يحدده قانون العمال[٢].

فالأعداد للتدريب المهني من خلال ممارسة العمل لدى صاحب العمل على اعتبار انها مرحلة تسبق الاعداد المهني وتخرج في الغالب عن اطار قانون العمل، ولكنه على الرغم من ذلك يكون على صلة وثيقة بقانون العمل، هو البذرة التي تنطلق منها علاقات العمل، فمن خلال تشغيل الجيل الناشئ من الشباب لدى احد الحرفين لغرض تعليمه صنعة او مهنة ما[٣].

وبذلك تتجسد العلاقة الجدلية بين كل من التعليم والتدريب المهني والتي يكمل بعضهما البعض في نجاح العملية التعليمة وبالتالي يمكن اعتبار التعليم(التنظيرات الافتراضية) وهو الاصل والتدريب المهني(هو الميدان العملي والتطبيقي) لذلك العلم النظري، وبذلك يمثلان النجاح للعملية التعليمية ولسوق العمل الريادي المنافس للسوق العالمية.

المطلب الثالث

اهمية التعليم والتدريب المهني لسوق العمل

يعتبر التعليم والتدريب المهني من الوسائل المهمة للنهوض بالفئات المهمشة والمستبعدة من اطار الفقر والجهل والمرض والذي يكون تأثيره في الحاضر ومنشدا الى بناء المستقبل، كما انه وسيله لصقل

---

[١] . نقلا عن، عدنان العابد ويوسف الياس: قانون العمل، شركة العاتك لتوزيع الكتاب، القاهرة ،٢٠٠٩ ،ص٧٦،د. فتحي عبد الرحيم عبد الله: مبادئ في قانون العمل والتأمينات الاجتماعية "دراسة مقارنه مصر والسودان،ج١، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية،١٩٧١،ص٩٥ وما بعدها.

[٢] ـ المادة(٣٧/ ثانيا) من قانون العمل العراقي النافذ ، ووضعت له قيود ،الاول، في حال عدم امتلاك شهادة مهنية تثبت مهارته في العمل الموكل الية، والثاني، ان لا تزيد التجربة على ثلاثة اشهر، ثالثا، لا يجوز وضع العامل تحت التجربة اكثر من مرة واحد لدى نفس صاحب العمل ذاته.

[٣] . د. فتحي المرصفاوي: النظرية العامة في عقد العمل، المكتبة الوطنية بنغازي، ليبيا،١٩٧٣،ص١٤٥.

الشخصية المجتمعية من خلال تمكين الشخص من كسب المعارف والمهارات من اجل خدمة الانسان وتحقيق سعادته[١].

وعند الحديث عن أهمية التعليم المهني والتقني في القرن الواحد والعشرين، فإننا نكون بعيدين كل البعد عن الحديث الانشائي او الشعري او عبارات تثير الشجون، بقدر ما هو مطروح من معطيات على ارض الواقع والتي اعتمدها العالم بشكل ريادي وفعال في العملية التعليمية في العالم ، بخاصة في ظل ازمة البطالة في أوساط اولئك الخريجين الأكاديميين من ذوي التخصصات النظرية المتشابهة[٢].

ومن الشواهد الشاخصة بلدنا العزيز العراق واستشراء البطالة بين صفوف الشباب، والتي تبلغ حالياً حوالي ١٨٪ للأعمار ١٥ الى ٢٩، يبحث عدد كبير من الشبان على وظائف في القطاع العام، الا ان هناك كثير من الاسباب التي تعيق التحاق الخريجين لامجال لذكرها وما عليهم سوى الالتحاق او الاعتماد على القطاع الخاص ليكون المصدر الرئيسي لتوفير فرص العمل [3].

كما ان من الاغراض الاساسية للتعليم والتدريب المهني هو حصول الناس على القدرات المهنية التي تمكنهم من الحصول على فرصة عمل تعينهم على كسب رزق الحياة ، بقيامة بأعداد الشباب اليافعين للانتقال من عالم المدرسة الى عالم العمل ، لفائدته المباشرة في تنمية المهارات التي يطلبها سوق العمل، وبذلك يكون الضامن للوظائف والاجور بالنسبة الى الطبقة العاملة، اما بالنسبة الى اصحاب العمل فان لها دورها الفعال في زيادة الانتاجية، محققاً في نهاية المطاف الى تحقيق الامان الاجتماعي في الدولة[٤].

وبذلك نجد شاهد عيان يعزز اهمية التدريب، فالصين ومن خلال المعاهد والجامعات المهنية القنية والتطبيقية استطاعت ان ترفد المجتمع الصيني بكفاءات مدربة ومتخصصة في المجالات كافة، حيث تنطلق من حاجة السوق المحلية الى الحاجات والمتطلبات العالمية، لاسيما وأن الخريج المهني

---

[١] . د. محمد حسين دخيل: اشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة" دراسة مقارنه"، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا،٢٠٠٩،ص٢٨٧.٢٨٨.

[٢] . التعليم المهني والتقني أحد حلول البطالة في بلادنا، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط التالي:https://pulpit.alwatanvoice.com/

[3] إصلاح التعليم والتدريب التقني والمهني في العراق ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرباط التالي:http://www.unesco.org .

[٤] ـ السبيل الى انصاف المحرومين: منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، من منشورات مكتب اليونسكو (التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع)،٢٠١٠،ص٧٢.

يلتحق مباشرة بأحد مرافق العمل، دون ان ينتظر فرصة مواتية او شغور وظيفة وذلك لتوفر تخصصه المناسب[١].

ويمكن القول ان التعليم المهني والتقني من العلاجات الانشائية في النهوض بواقع الشباب العاطلين عن العمل من خلال توفيره الفرص المناسبة للتشغيل، وفي تنمية المجتمعات الطامحة الى الامان الاجتماعي .

المبحث الثاني

الاطار الاستراتيجي الموجه للتعليم والتدريب المهني في مكافحة للبطالة

ان عملية وضع اطار استراتيجي إصلاحي لقطاع التعليم والتدريب المهني، يعد من البرامج الطموحة المساهمة في العملية التنموية المستدامة ، والذي لا ينهض الا بقدرة خريجي التعليم التدريب التقني والمهني على المنافسة في سوق العمل، وعدم الاستعانة بالعمالة الاجنبية، الا انه يصطدم بمجموعة من المعوقات لذا نسوق مجموعة من المعالجات نسوقها على النحو التالي:

المطلب الاول

المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل

تلعب الاعتبارات الدينية والاجتماعية دوراً رياديا في سياسات العمالة ، فمن خلال نظرة المجتمع من بعض أنواع العمل بالسلبية، وقصور المناهج الدراسية عن خلق منهج إيجابي للعمل منها العمل الفني والتقني والبدني الذي لايزال الكثيرون يفضلون العمل المكتبي الحكومي بالدرجة الأساس مما سبب في ارتفاع معدلات بطالة الشباب في مجتمعاتنا[٢].

ونتيجة لقصور طلب السوق عن استيعاب تلك القوى العاملة ، وذلك راجع لأسباب عدة منها توقف النمو الاقتصادي وتراجعه بحيث تعذر إيجاد فرص عمل جديده أو القيام بعملية تسريح ايادي عاملة بشكل كبير ، وكذلك المنافسة الشرسة التي تغرق سوق العمل والتي لا يمكن السيطرة عليها[٣]، ويظهر

---

[١] . التعليم المهني والتقني أحد حلول البطالة في بلادنا، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط التالي:https://pulpit.alwatanvoice.com/

[٢] . د. يوسف الياس: أطروحات في القانون الدولي والوطني للعمل(رؤية تحليله بمنظور مستقبلي)، ط١، دار وائل للنشر، عمان ،٢٠٠٦،،ص٣٥٣.

[٣] . د. منال محمد عباس: المسؤولية الاجتماعية بين الشراكة وافاق التنمية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،٢٠١٤، ص ١٩٨ ـ١٩٩ .

ذلك جلياً عندما نريد ان نقارن المتوسط العام لمعدل التعليم العام مع التعليم الفني والتدريب المهني في أغلب البلدان النامية والتي ترجح كفة التعليم العام على التعليم والتدريب المهني، وذلك لصعوبة مواءمة منظومة التعليم والتدريب المهني مع احتياجات سوق العمل، فضلاً عن تزايد أعداد المنقطعين عن التعليم في سن مبكرة[١].

كما أنَّ انعدام قدرة الاقتصادات الوطنية على خلق فرص عمل جديدة تستوعب القوى العاملة الداخلة لأول مرة إلى سوق العمل، وتسبب عمليات الخصخصة، وجملة الظروف الاقتصادية التي احاطت بها في تسريح أعداد كبيرة من القوى العاملة من وظائفها فضلاً عن تخلي الدول عن سياسة التوظيف الاجتماعي التي كانت تنفذ عملياً بخلق وظائف وهمية لتشغيل العاطلين عن العمل[٢]، وبسبب ضعف مخرجات التعليم تعاظم حجم العمالة الاجنبية خصوصاً في الدول العربية ذات الاستثمارات الكبيرة، مما ادى ان تكون البطالة ضعف المعدل العالمي[٣]، الا ان رفع شان تلك المهارات ومحاولة المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات الصناعة وسوق العمل، لا يكون الا من خلال الفروع التالية :

الفرع الاول

نحو تشريعات منظمة للتعليم والتدريب المهني

تعتبر مظلة التشريعات القانونية الجدار الحامي للنظم التعليمية والتدريبة بصورتها المطلقة باعتبارها من الادوات الفاعلة للتطوير والتقدم في حال احسن استخدامها، الا أنَّه من الصعوبات التي تواجه تلك الانظمة التعليمية والتدريبة، صعوبة بيان خصوصيات هذه النظم وعلاقاتها بسوق العمل وامكانيات التشغيل المتاحة، اما الامر الاخر فهو كثيراً ما تكون تلك التشريعات عائقاً للتطوير الأبداع بسبب القيود الادارية والمالية وفي حال التعاون مع المجتمع ومواقع العمل والانتاج ومؤسسات اصحاب الاعمال[٤].

---

[١] . ابراهيم قويدر: في الاقتصاد غير الرسمي النساء والاطفال ضحايا للفقر وسياسات التعليم، مجلة الاصلاح الاقتصادي،ع١٤، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر،٢٠٠٤ص٣٨.

[٢] . الاقتصاد غير المنظم من خلال ادبيات ومعايير العمل العربية، منظمة العمل العربية ، ورشة عمل حول دور النقابات في حماية حقوق العمال في اطار الاقتصاد غير المنظم، دمشق،٢٠٠٦،ص،١٤.

[٣] . علي حمدي: متطلبات تطوير الاجهزة والمؤسسات العاملة في مجال التشغيل، منظمة العمل العربية، ورشة العمل الاقليمية الثانية لمخططي التشغيل، الامارات،٢٠٠٩،ص،٨٦.

[٤] . منذر واصف المصري: تحديات التعليم الفني والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل والتشغيل، مجلة العمل العربي، ع(٨٧) ، القاهرة،٢٠٠٥، ص١٦.١٧.

لذلك يجب المصادقة على كثير من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والعربية المنظمة للتعليم والتدريب المهني، وبذلك تكون الدعوات من هذا البحث الى تشريع قانون للتعليم والتدريب المهني، على الرغم من وجود بعض الاحكام التي تنظم عملية التدريب المهني سواء ما كان منها قانون وزارة التربية، او قانون العمل النافذ رقم(٣٧) لسنة٢٠١٥، في القسم المهتم بالتشغيل والتدريب المهني، او ما كان منها يتعلق بالتدرج المهني المنظم بالقانون المدني العراقي ذي الرقم (٤٠) لسنة ١٩٥١.

الفرع الثاني

نحو مراكز للبحث والتطوير في مجال التعليم والتدريب المهني

تشير الاحصائيات في دول الوطن العربي حوالي(٥٠٠) مركز للبحث والتطوير، والتي يكون اكثر من نصفها خارج نطاق الجامعات، والتي تسلط اعمالها في مجالات العلوم المختلفة ومنها العلوم التربوية، وبالتالي فان خدمات البحث والتطوير تخدم قطاع التعليم العام والتعاليم العالي والذي لا يقابله شيء بالمقابل يذكر في مجال قطاع التدريب والتعليم المهني، والشي الذي لا يمكن ان يخفي على احد اهمية الخدمات التدريبة واثرها في تطوير وتقصي القضايا التي تخصه في هذا المجال، منها على سبيل المثال المدخلات والبرامج والبيئات التدريبية والمدربين والمؤسسات او بالنواتج والمخرجات وعلاقات بالمتطلبات التنموية وحاجات سوق العمل او بالمقارنة مع السوق العالمية[١].

لذا نحتاج الى عدد من التوجهات التي تدعم الشباب في سبيل انجاح مشاريعهم في مجال البحث العلمي وتشجيع المخترعين العاملين في المنشاة الصغيرة والمتوسطة وتبسيط الاجراءات المتعلقة بقانون الاستثمار او قوانين الضرائب او الاجراءات الادارية، ومن الممكن انشاء هيئات استشارية وقانونية في العراق تعنى بمساعدة الشباب العاطلين عن العمل في اقامة مشروعاتهم من خلال تقديم الاستشارات المجانية لهم، وتقوم هي بالمقابل في تقديم مقترحاتها للحكومة لتسهيل استيراد بضاعة معينة أو تصريف منتج معين وتسويقها.. وغيرها من الامور.. الخ[٢]

---

[١] . منذر واصف المصري: التنسيق والعلاقة بين اجهزة التشغيل والمؤسسات الانتاجية ومنظومة تنمية الموارد البشرية، منشورات منظمة العمل العربية، ورشة العمل الاقليمية الثانية لمخططي التشغيل، الامارات،٢٠٠٩،ص٤٣.٤٤.

[٢] . طعمة الجوابرة: الاسلوب الامثل لتدعيم برنامج تشغيل الشباب من نظور المنظمات العالمية في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر العربي الاول لتشغيل الشباب المقام في الجزائر ١٥.١٧ تشرين الثاني، منشورات منظمة العمل العربية ،٢٠٠٩،ص١٠٤.

الفرع الثالث

انشاء حاضنات للأعمال في مجال التعليم والتدريب المهني

ان الارتقاء بالمهارات يعتبر من الامور الجوهرية الداعمة للموارد البشرية، من خلال وضع نهج متكامل يقوم على التدريب على تلك الاعمال التي تعود بالنفع على منظمي المشاريع ، بقيامها بتحسين الانتاج وتقلل من الخسائر وتشجع على الابتكار، ويمكن ان تصب على ظروف العمل وخاصة تحسين السلامة والصحة المهنية للعمال، كذلك زيادة المعرفة التعليمية من القراءة والكتابة والحساب وفي النهاية عززنا الثقة في النفس مما يؤدي الى تعزيز القدرات والامكانيات التي تمكن على الحوار والتفاوض في صنع القرارات المتعلقة بسوق العمل[١].

الا ان ما تهدف اليه حاضنات الاعمال هو توفير بيئة عمل وسيطة بين مؤسسات التعليم والتدريب ومؤسسات المهتمة بتنمية الموارد البشرية من خلال انشاء شركات في انشاء المشاريع والمنشأة الريادية او المشاريع المتوسطة والصغيرة، وذلك عن طريق المساهمة في نقل التكنلوجيا واستثمارها وتوفير الخدمات المساندة ، مما يحقق في النهاية فرص للتشغيل، وكذلك ترشيد تكاليف تأسيس المشاريع الجديدة وتحسين فرص النجاح[٢].

الفرع الرابع

اصلاح البرامج التعليمية

ان اصلاح المناهج الدراسية من الامور الصحية التي تطلبها العملية التعليمية من خلال وضع برامج موائمة لاحتياجات سوق العمل لسد تلك الفجوة والتي تستوجب المعالجة في اتجاهين[٣]:

الاتجاه الاول: الابتعاد عن المعلومات الشفهية للطلبة والمتدربين والتي تكون تحت اشراف كادر تخصصي فني على ذلك الكم المعرفي والفعلي على ارض الواقع والتمكن من معرفة مدى اكتساب المهارات المتخصصة للدارسين والمتدربين، ولغرض تحديث المناهج يتطلب قيام هيئات من الوزارة تقوم بجمع عدد من الاختصاصين مع اصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني (النقابات العمالية) تقوم بوضع دراسة شاملة للمناهج الدراسية وبرامج التأهيل والتدريب الفني.

---

[١] . تعزيز المهارات والقابلية للاستخدام " تسهيل الوصل الى الاقتصاد المنظم: منظمة العمل الدولية، تقرير (٧- ٢) ، من منشورات مكتب العمل الدولي، بيروت، لبنان،٢٠١٤، ص ٢.

[٢] ـ منذر واصف المصري: التنسيق والعلاقة بين اجهزة التشغيل والمؤسسات الانتاجية ومنظومة تنمية الموارد البشرية، منظمة العمل العربية ، مصدر سابق،ص٤٨.

[٣] ـ طعمة الجوابرة: مصدر سابق،ص١٠٣.

الاتجاه الثاني: دراسة احتياجات سوق العمل، فلم يعد اختصاص الطب هو الاول، والصيدلة هي الثانية، والهندسة والاقتصاد والحقوق تليها في المرحلة، اما في الوقت الحاضر فأصبحت الاختصاصات التي يحتاجها سوق العمل بشكل واسع هي الاولى في الاختيار والمفاضلة ومن ثم الاقل حاجة، والتي تكون من خلال سياسات مواتية للتكوين والتأهيل المهني والتي تجمع بين ذراعيها المعارف العامة والتخصص الدقيق وربط ذلك باحتياجات الاقتصاد من الكفاءات وليس الشهادات[١].

المطلب الثاني

الاستفادة من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني

ان تدني العملية الانتاجية وازدياد حالات البطالة بين المتعلمين وعدم القدرة على منافسة العمالة الاجنبية بسبب الفرق الشاسع بين مخرجات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل، والتي لابد من اصلاح منظومة التعليم والتدريب المهني وجعلها ملاذ جاذب للشباب من خلال جذب القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني باعتبارهم شركاء في ذلك وهذا ما سوف نبيه في الفروع ادناه:

الفرع الاول

الاستفادة من القطاع الخاص

ان معالجة البطالة لا تعتبر حلول سياسية للحكومات فقط بل ان هناك ادوار مشتركة بين القطاع الخاص والعام فكلما انخفضت البطالة بنسبة ١٪ فانه يؤدي الى زيادة نسبة الناتج المحلي بمقدار ٣٪ وفق قانون (ارث اكون) واشاعة التدريب والتعليم للجميع[٢]، والذي يكون من خلال وضع المعالجات وفق الفقرات ادناه:

أولاً: الاقرار بالتلمذة الصناعية: والذي يكون من خلال اهتمام الدولة بالدور الذي يقع على كاهل اولئك العاملين بنظام(التدرج المهني) التلمذة الصناعية باعتباره كنظام تدريبي بديل للتدريب المهني، وما

---

[١] . د. احمين شقير: الاقتصاد الجديد وتشغيل الباب، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر العربي الاول لتشغيل الشباب المقام في الجزائر ١٥.١٧ تشرين الثاني، منظمة العمل العربية ،٢٠٠٩،ص١٢١.

[٢] . علي خليل التميمي : دور قطاع التشغيل ومنظمات المجتمع المدني في دعم مؤسسات التعليم والتدريب المهني، منشورات منظمة العمل العربية، ورشة العمل الاقليمية الثانية لمخططي التشغيل، الامارات،٢٠٠٩،ص٩٤.

ذلك الا محاولة للوفاء بالالتزام بذلك المبدأ القائل" توفير العلم للجميع"، من خلال ادخال برامج تشابه تلك المعروفة" بالفرصة الثانية" [١]،فنجد ان المشرع العراقي في قانون العمل النافذ رقم (٣٧) لسنة٢٠١٥ لم يتطرق الى مسألة عقد التدرج في قانون العمل النافذ رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥، وبالتالي يتطلب علينا الرجوع الى قواعد القانون المدني ذي الرقم (٤٠) لسنة ١٩٥١،والتي نظمت عقد التدرج بموجب المادة(١/٩٢٦) وعرفته بانه: عقد تعليم المهنة، هو ان يتعهد رب مؤسسة صناعية او تجارية او زراعية او صانع بان يخرج او يعمل على تخريج شخص في مهنة مقابل التزام هذا الشخص بنفس او بوليه بان يشتغل لحساب رب العمل على شروط ولمدة يتفق عليها. ٢ـ وتخضع شروط صحة العقد واحكامه لعادات المهنة والعرف الجاري، كما تسري النصوص القانونية لعقد العمل على عقد تعليم المهنة بالقدر الذي لا يتعارض مع غرض المهنة).

ثانياً: التعاون مع القطاع الخاص: من خلال السماح للعمال المتدرجين في القطاع الخاص من الاستفادة من التدريب الذي تقدمة المؤسسات الحكومية منها على سبيل المثال تخفيض اشتراكات القبول مع عدم التركيز على الشهادات او غيرها من مظاهر التحصيل العملي والاخذ بمعيار الخبرة الفنية، مع الاخذ بنظر الاعتبار المواءمة بين التدريب واماكن العمل، ولا يمكن بالأساس ان نطلب من مؤسسات التدريب المهني ان تغير من اساليب تدريبها بهذا القدر من التغير الجذري، الا انه من المكن تشجيعها بإدخال دروس تشجع بوجه خاص العمال من الاستفادة منها، مع وضع توفر انواع مبتكرة من التدريب مثل وحدات التدريب المتنقلة او اعطاء الدروس المسائية التي تقدمها وكلات محلية تطوعية[٢].

لذا نجد ان المشرع العراقي في قانون العمل النافذ رقم (٣٧) لسنة (٢٠١٥) اعطى فرصة للقطاع الخاص للقيام بعملية التدريب المهني وفق الاحكام الاتية[٣]: اولاً :(على الشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية المختصة بالتدريب الحصول على (اجازة من وزارة العمل) ،ثانياً : تخضع للتفتيش والمراقبة والتقويم لبيان مدى صلاحياتها للتدريب

---

[١] ـ رشيدة حمودة : استراتيجيات ادارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة " دراسة مقارنه بين تجربتي: الجزائر ومصر" ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير بجامعة فرحات عباس سطيف، ٢٠١١ـ٢٠١٢،ص٢٠٠.

[٢] ـ مأزق القطاع غير النظامي: المدير العام لمكتب العمل الدولي ،ج١، التقرير المقدم لمؤتمر العمل الدولي في جنيف، الدورة (٧٨) ، سويسرا ،١٩٩١، ص ٢٨ ـ ٣٠.

[٣] . المادة(٢٦) من قانون العمل النافذ رقم (٣٧) لسنة (٢٠١٥).

الفقرة ثالثاً: توفير تدريب يراعي خصوصية المرأة: ان ما تواجهه المرأة في مجتمعاتنا من ضعف في الامكانات العلمية(الامية)والادارية التي تعوق قدرتها على ادارة المشاريع والمساهمة في النشاط الاقتصادين[١] ،وذلك بسبب انعدام فرص التعليم لدى النساء وقيام عملها في النطاق الاسري، مع ازدياد التمييز للمرأة في سوق العمل وانعدام فرص الحصول على التدريب والتلمذة الصناعية ، وبالتالي يتطلب وضع نهج خاص يهتم بالارتقاء بالنساء بشكل خاص، وما ترجم على ارض الواقع من خلال مشروع منظمة العمل الدولية في الهند بشان العمل اللائق للنساء الفقيرات والامهات والاميات، بتقديم مجموعة من المهارات ، منها تنظيم الاعمال والمهارات والاهتمام بصحة وسلامتها المهنية والقضاء على الامية، مع اقامة روابط ثقة مع اصحاب العمل والصناعات والاسواق وخدمات الائتمان بالغ الصغر[٢].

الفرع الثاني

الاستفادة من برامج منظمات المجتمع المدني

تقوم منظمات المجتمع المدني بالقيام بدورها الاجتماعي في تنمية المجتمعات التي تكون بأشد الحاجة الى لقمة عيشة ومساعدتها على كسب المهارات التي تمكنها من ان تعمل وتشارك في العملية الانتاجية مما ينمي العملية التشغيلية للعمالة ومحاربا للفقر والبطالة .

ومن اشهر تلك البرامج التي تقدمها تلك المنظمات الحكومية غير والتي غطت نطاق شهرتها بقاع واسعة من العالم الا وهو برنامج (الفرصة الثانية) والذي يهتم بمهارات القراء والكتابة وفي الحساب والذي ينفذ في اكثر الاماكن التي تكون بأمس الحاجة الى تلك البرامج. اما بالنسبة البرنامج الثاني (التدريب من اجل التوظيف) وهو الذي نظم ليكون مساعد لأولئك الاشخاص الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥-٤٥ من تمكينهم في الحصول على عمل ثابت بعد اكتساب المهارات وفي الوقت ذاته توفر لهم تدريباً مهنيا[٣].

وبذلك يتبين من خلال هذا الطرح ان تنمية المهارات لا يعتمد فقط على الدولة وانما هناك شركاء فاعلين في عملية التنمية الاجتماعية والاهتمام بتطوير العملية التعليمية التقنية بسواعدها القطاع الخاص

---

[١] . د. ماهر حسن المحروق: دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العاملة، منشورات منظمة العمل العربية ،ورشة عمل بعنوان(حول تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمراة العربية في دمشق)، ٢٠٠٩ص٧٠.

[٢] ـ تعزيز المهارات والقابلية للاستخدام " تسهيل الوصل الى الاقتصاد المنظم: منظمة العمل الدولية، مصدر سابق،ص١٦.

[٣] ـ الشباب والمهارات تسخير التعليم لمقتضيات العمل: مصدر سابق،ص٢٦.

ومنظمات المجتمع باعتباره من الاصدقاء الاعزاء للقطاع العام وبهما تعزز نجاحه وفاعلية الاقتصاد القومي للبلد.

المطلب الثالث

الاستثمار في مجال التعليم والتدريب المهني

ان من اهم الرهانات التي تواجه العالم اليوم هو رهان التشغيل، والذي يتمثل في الحفاظ على مواطن العمل، وخلق مواطن عمل جديدة، فكل البلدان يجب عليها المحافظة على الرصيد الحالي لمواطن العمل مع تعزيز قدراتها على توفير مواطن عمل جديدة، مع امكانية الاستفادة من الاقتصاد المعولم ،لما يشهده عالم الانتاج من تطوره المتسارع باستمرار وخريطة المهن تشهد تجددا متسارعا قد يؤدي الى افول دائرة التشغيل ان لم يتم التهيؤ له بما يلزم على كل المستويات المعنية بذلك[١].

ان ما تذهب اليه الاحصائيات والتقارير الرسمية تشير الى مشاركة خجولة للقطاع الخاص في انشاء منظومة في مجال التعليم والتدريب المهني على حساب ما هو موجود من الاستثمار للقطاع الخاص في المجال التعليمي من رياض الاطفال والمدارس والكليات الاهلية وجميعها تركز على التعليم العام وتاركةً خلفها كنزاً مفقود الا وهو التعليم والتدريب المهني، لذلك من الممكن ان نضرب بعض الأمثلة في هذا الجانب من خلال **الاستثمار في المجال الزراعي** ، فهناك الكثير من الاراضي في العراق غير قادرين على استثمارها او توفير متطلبات التدريب لأنشاء الابحاث الحقلية لذا يمكن استثمارها مقابل تدريب عدد من الطلبة واجراء البحوث عليها[٢].

ومن هذا المنطلق توجه الدعوات الى القطاعات الاستثمارية في مجال التعليم والتدريب المهني من خلال اعطاء المستثمرين حوافز استثماريه تشجعهم على الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

---

[١] د. ابراهيم التومي: دور التأهيل والتدريب المهني في تنمية المهارات البشرية، منظمة العمل العربية، الندوة القومية حول دور منظمات اصحاب الاعمال في تضيق الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، القاهرة ،٢٠٠٩،ص٣١.

[٢] . د. علي خليل ابراهيم التميمي: رؤية مستقبلية لدور القطاع الخاص في مؤسسات التدريب العربية، منشورات منظمة العمل العربية، الندوة القومية حول دور منظمات اصحاب الاعمال في تضيق الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، القاهرة ،٢٠٠٩،ص١٤٠.

الخاتمة :

بعد ان وفقنا الله سبحانه وتعالى في كتابة هذا البحث فقد توصلنا الى مجموعة من النتائج والمقترحات نوردها على النحو التالي:.

أولاً:. <u>الاستنتاجات :.</u> هناك مجموعة من الاستنتاجات نوردها على الشكل الآتي :.

١. ان التعليم والتدريب المهني اصبح من متطلبات الحياة العصرية وذلك لمواكبة التطورات الحديثة في العصر الرقمي الذي اصبح التطور واقع حال لابد منه لغرض مسايرة العصر ومحاربا بذلك البطالة والفقر

٢. ان كل من التعليم والتدريب المهني يكمل بعضهما البعض في نجاح العملية التعليمة ولسوق العمل الريادي المنافس للسوق العالمية.

٣. يعتبر التعليم المهني والتقني من العلاجات الانشائية في النهوض بواقع الشباب العاطلين عن العمل من خلال توفيره الفرص المناسبة للتشغيل، وفي تنمية المجتمعات الطامحة الى الامان الاجتماعي .

٤. ان تنمية المهارات لا يعتمد فقط على الدولة وانما هناك شركاء فاعلين في عملية التنمية الاجتماعية بسواعدها القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني باعتبارها من الشركاء الفاعلين مع القطاع العام وبهما تعزز نجاحه وفاعلية الاقتصاد القومي للبلد.

٥. ان القضاء على البطالة لا يكون الامن خلال توظيف الشباب في قطاعات تعليمة وتدريبة تكون لها باع تخصصي للعمل في القطاع العام و القطاع الخاص، مما يحقق التنمية المستدامة لمجتمعاتنا المستثمرة في المجال البشري.

ثانياً :. <u>التوصيات :.</u> هناك مجموعة من التوصيات نتمى الاخذ بها وهي على النحو الآتي :.

١. ربط التعليم والتدريب المهني بسياسات البرامج الاجتماعية والاقتصادية للدولة وسياسات العلم والتكنولوجيا والسياسات الصناعية وسياسات الضمان الاجتماعي وسياسات المشاريع العمالية مع بعضها البعض، معتبرة ان التعليم والتدريب المهني من المسائل المهمة والفاصلة التي يقاس عليها تقدم البلد

٢. الدعوة الى قيام اقتصاد ريادي يقوم على وسائل التعليم والتدريب مما يؤدي الى الوفرة الانتاجية وارتفاع في الاجور، وبالتالي يستطيع ان يؤدي دوره في القضاء على الفقر، مما يشكل في النهاية زيادة القدرة التنافسية للمنشاة ومحققًا التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة

٣. التعاون الفعال على المستوى الرسمي للقطاع العام او على مستوى القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ، لتغيير النظرة الاجتماعية المتدنية تجاه التعليم المهني، ، وتوعية الجيل الناشئ على مستوى الثانويات او على مستوى التعليم العالي، والذي بدوره يؤدي الى القضاء على البطالة التي وصلت مداها كافة ارجاء العراق

٤. الدعوة الى تشريع قانون مختص بالتعليم والتدريب المهني يشارك فيها كل القطاعات العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني.

٥. دعوة المشرع في قانون العمل النافذ الى اقرار التدرج المهني في صلب قانون العمل النافذ رقم(٣٧) لسنة ٢٠١٥.

المصادر :

أ. الكتب:

١ – د. علي العريف: شرح تشريع العمل في مصر، ط٢،ج١، مطبعة مخيمر، مصر،١٩٥٥.

٢ – عدنان العابد ويوسف الياس: قانون العمل، شركة العاتك لتوزيع الكتاب، القاهرة ،٢٠٠٩.

٣– د. فتحي المرصفاوي: النظرية العامة في عقد العمل، المكتبة الوطنية بنغازي، ليبيا،١٩٧٣.

٤– .. د. محمد عزيز: اقتصاد العمل، مطبعة المعارف، بغداد،١٩٥٨.

٥ـ د. محمد حسين دخيل: اشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة" دراسة مقارنه"، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا،٢٠٠٩.

٦. د. منال محمد عباس: المسؤولية الاجتماعية بين الشراكة وافاق التنمية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،٢٠١٤.

٧. د. يوسف الياس: أطروحات في القانون الدولي والوطني للعمل(رؤية تحليله بمنظور مستقبلي)، ط١، دار وائل للنشر، عمان ،٢٠٠٦.

ب. الرسائل والاطاريح الجامعية:

١ – رشيدة حمودة : استراتيجيات ادارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة " دراسة مقارنه بين تجربتي: الجزائر ومصر" ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير بجامعة فرحات عباس سطيف، ٢٠١١ـ٢٠١٢،ص٢٠٠.

جـ. البحوث والدوريات:

١ –. ابراهيم قويدر: في الاقتصاد غير الرسمي النساء والاطفال ضحايا للفقر وسياسات التعليم، مجلة الاصلاح الاقتصادي،ع١٤، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر،٢٠٠٤.

٢- د. ابراهيم التومي: دور التأهيل والتدريب المهني في تنمية المهارات البشرية، منشورات منظمة العمل العربية، الندوة القومية حول دور منظمات اصحاب الاعمال في تضيق الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، القاهرة ،٢٠٠٩.

٣- د. احمين شقير: الاقتصاد الجديد وتشغيل الباب، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر العربي الاول لتشغيل الشباب المقام في الجزائر ١٥.١٧ تشرين الثاني، منشورات منظمة العمل العربية ،٢٠٠٩.

٤- المدير العام لمكتب العمل الدولي: العمل اللائق تحديات استراتيجيات مماثلة في الافق،ط١، التقرير المقدم لمؤتمر العمل الدولي في جنيف، الدورة (٩٧) ، سويسرا ،٢٠٠٨.

-٥- المدير العام لمكتب العمل الدولي: تحقيق العمل اللائق في اسيا ،ط١، الاجتماع الاقليمي الرابع عشر، بوسان ، جمهورية كوريا جنيف، سويسرا ، ،٢٠٠٦.

٦- السبيل الى انصاف المحرومين: منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، من منشورات مكتب اليونسكو (التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع)،٢٠١٠.

٧- الاقتصاد غير المنظم من خلال ادبيات ومعايير العمل العربية، منشورات منظمة العمل العربية ، ورشة عمل حول دور النقابات في حماية حقوق العمال في اطار الاقتصاد غير المنظم، دمشق،٢٠٠٦.

٨- تعزيز المهارات والقابلية للاستخدام " تسهيل الوصل الى الاقتصاد المنظم: منظمة العمل الدولية، تقرير (٧- ٢) ، من منشورات مكتب العمل الدولي، بيروت، لبنان،٢٠١٤.

٩- طعمة الجوابرة: الاسلوب الامثل لتدعيم برنامج تشغيل الشباب من نظور المنظمات العالمية في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر العربي الاول لتشغيل الشباب المقام في الجزائر ١٥.١٧ تشرين الثاني، منشورات منظمة العمل العربية ،٢٠٠٩.

١٠- علي حمدي: متطلبات تطوير الاجهزة والمؤسسات العاملة في مجال التشغيل، منشورات منظمة العمل العربية، ورشة العمل الاقليمية الثانية لمخططي التشغيل، الامارات،٢٠٠٩،ص،٨٦.

١١- د. علي خليل ابراهيم التميمي: رؤية مستقبلية لدور القطاع الخاص في مؤسسات التدريب العربية، منشورات منظمة العمل العربية، الندوة القومية حول دور منظمات اصحاب الاعمال في تضيق الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، القاهرة ،٢٠٠٩.

١٢- علي خليل التميمي : دور قطاع التشغيل ومنظمات المجتمع المدني في دعم مؤسسات التعليم والتدريب المهني، منشورات منظمة العمل العربية، ورشة العمل الاقليمية الثانية لمخططي التشغيل، الامارات،٢٠٠٩.

١٣.- مأزق القطاع غير النظامي: المدير العام لمكتب العمل الدولي ،ج١، التقرير المقدم لمؤتمر العمل الدولي في جنيف، الدورة (٧٨) ، سويسرا ،١٩٩١.

١٤- د. ماهر حسن المحروق: دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العاملة، ورشة عمل منشورة لمنظمة العمل العربية حول تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمراة العربية في دمشق ، ٢٠٠٩.

١٥- منذر واصف المصري: تحديات التعليم الفني والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل والتشغيل، مجلة العمل العربي، ع(٨٧) ، القاهرة،٢٠٠٥.

١٦- منذر واصف المصري: التنسيق والعلاقة بين اجهزة التشغيل والمؤسسات الانتاجية ومنظومة تنمية الموارد البشرية، منشورات منظمة العمل العربية، ورشة العمل الاقليمية الثانية لمخططي التشغيل، الامارات،٢٠٠٩.

د. المصادر الالكترونية:

١-إصلاح التعليم والتدريب التقني والمهني في العراق ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرباط التالي:http://www.unesco.org .

٢- التعليم المهني والتقني أحد حلول البطالة في بلادنا، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط التالي:https://pulpit.alwatanvoice.com.

٣ – طارق محمد: تعريف التعليم، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت وعلى الرابط التالي:https:// www.mawdoo3.com

هـ . القوانين:

١ – القانون المدني العراقي ذي الرقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ المعدل.

٢ – قانون العمل العراقي رقم (٣٧) لسنة (٢٠١٥) النافذ.

Sources:

A. Books:

1. Dr. Ali Al-Areef: Explaining Labor Legislation in Egypt, 2nd Edition, Part 1, Mukhaimir Press, Egypt, 1955.

2. Adnan Al-Abed and Yousef Elias: The Labor Law, Al-Atek Company for Book Distribution, Cairo, 2009.

3. Dr. Fathi Al-Marsafawi: General Theory of the Employment Contract, The National Library, Benghazi, Libya, 1973.

4. Dr.. Muhammad Aziz: The Economy of Labor, Al-Maaref Press, Baghdad, 1958.

5. d. Muhammad Hussein Dakhil: The Problem of Balanced Economic Development "A Comparative Study", Al-Halabi Human Rights Publications, Syria, 2009.

6. Dr. Manal Mohamed Abbas: Social Responsibility Between Partnership and Development Prospects, University Knowledge House, Alexandria, 2014.

B. Theses and university theses:

1 - Rachida Hammouda: Strategies for managing the informal economy in light of planning for sustainable development, "A Comparative Study between My Experience: Algeria and Egypt", Master Thesis submitted to the Faculty of Economic, Commercial and Facilitation Sciences at Farhat Abbas Setif University, 2011-2012, p.200.

C. research and periodicals:

1. Ibrahim Qweider: In the informal economy, women and children are victims of poverty and education policies, Journal of Economic Reform, No. 14, Center for International Private Enterprise, Egypt, 2004.

2. Dr. Ibrahim El-Toumi: The Role of Rehabilitation and Vocational Training in Human Skills Development, Arab Labor Organization Publications, National Symposium on the Role of Employers' Organizations in Narrowing the Gap between Education Outputs and Labor Market Needs, Cairo, 2009

D. Electronic sources:

1. Technical and Vocational Education and Training Reform in Iraq, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, report published on the Internet on the Internet, at the following link: http://www.unesco.org.

2. Vocational and technical education is one of the unemployment solutions in our country, a report published on the Internet, the Internet at the following link: https://pulpit.alwatanvoice.com.

3. Tariq Muhammad: Definition of education, research published on the Internet, the Internet and the following link: www.mawdoo3.com.

E. Laws:

1. Iraqi Civil Law No. (40) of 1951, as amended.
2. The Iraqi Labor Law No. (37) of (2015) in force..